

Distr.: General
1 November 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8886 لمجلس الأمن، المعقودة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المرأة والسلام والأمن". ستنتشر بيانات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، الأرجنتين، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بولندا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رواندا، سري لانكا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، غواتيمالا، الفلبين، قبرص، قطر، كندا، كوستاريكا، لاوس، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ناميبيا، النمسا، نيبال، اليابان إكوادور، كمحضر رسمي لمجلس الأمن (S/PV.8886).

ووفقا للتقاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8886، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، أرفقت نسخ منها: الأردن، إسبانيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بيرو، تايلند، جنوب أفريقيا (نيابة عن مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية)، جورجيا، السنغال، شيلي، أمانة الكومنولث، لبنان، المملكة المتحدة (باسم مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان)، هولندا، اليونان. وستصدر هذه البيانات كوثيقة لمجلس الأمن وفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي اتفق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة في S/PV.8886.

(توقيع) مارتن كيماي
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان البعثة الدائمة لألبانيا لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكر الرئاسة الكينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وكما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827).

على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالإطار المعياري في مجال المرأة والسلام والأمن، لا تزال هناك فجوة واضحة بين ما قمنا به على الورق وما تحقق في الواقع. ولا تزال هناك مناطق عديدة في العالم تحرم فيها النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ويتعرضن للإقصاء والعنف والإيذاء. وفي مختلف الصراعات حول العالم، لا يزال الاغتصاب والعنف الجنسي يستخدمان كسلاح لترويع المدنيين. وهذا أمر غير مقبول. ووضع لا يطاق.

وعلى الرغم من التحسينات، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في الأنشطة الرسمية لصنع السلام وبناء السلام، وتعاني بشكل غير متناسب من الآثار غير المباشرة للصراع. ولا توجد فجوة بين الجنسين أكثر وضوحاً مما هي عليه في البعثات الميدانية، ولا سيما عمليات الأمم المتحدة للسلام، حيث لا يزال تمثيل المرأة منقوصاً. وعلينا أن نعمل أكثر على إدراج عمل المرأة على مستوى القاعدة الشعبية، بما في ذلك في مناطق الصراع وفي عمليات السلام، في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. فخيراتهن ودرابتهن العملية تكتسي أهمية بالغة لفهم ما ينبغي تحسينه من أجل إحراز تقدم على أبسط المستويات الشعبية.

وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأفرقة الأمم المتحدة للوساطة والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين أن يضطلعوا بدور أكثر استباقية في تيسير وكفالة المشاركة المجدية للمرأة على مستوى القاعدة الشعبية بطريقة تتيح لها فرصة التأثير على نتائج عمليات السلام. وفي هذا السياق، تؤيد ألبانيا بقوة دعوة الأمين العام إلى العمل وحث شركاء حفظ السلام على الاستثمار في الشبكة النسائية الشعبية ودعم تعبئة المرأة من أجل السلام.

إن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين ليس مجرد ضرورة أخلاقية؛ وينبغي ألا يظل مجرد مبدأ في البحث عن العدالة والإنصاف. ويجب ترجمته إلى واقع ملموس ومحسوس. ونحن مقتنعون بأنه لن يستطيع أي بلد أن يتقدم ويتعامل بنجاح مع تحديات اليوم إذا ما ترك خلفه نصف طاقته البشرية وقوته.

وفي هذا الصدد، يسر ألبانيا أن تبلغ عن بعض الإنجازات الحقيقية والجريئة والهامة في المشاركة المجدية للمرأة في عمليات صنع القرار الهامة. وتصنف ألبانيا حالياً ضمن الحكومات الخمس الأولى المتوازنة بين الجنسين في العالم، حيث أن 75 في المائة من وزرائها من النساء. وتشغل النساء بنجاح بعضاً من أعلى المناصب العامة الرئيسية في ألبانيا - بما في ذلك المؤسسات والوكالات والإدارات المستقلة في المجالات الرئيسية للدولة. وتشكل النساء 18 في المائة من مجموع أفراد القوات المسلحة، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أرسلت ألبانيا وحدة ثانية، تتألف من امرأتين من حفظة السلام، للعمل في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وأدمجت خطة المرأة والسلام والأمن كواحدة من أولويات رئاسة ألبانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2020، مما أعطى زخماً جديداً في عمل المنظمة في تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وفي عمليات السلام.

ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في دعم المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام وفي مساءلة منظومة الأمم المتحدة بأكملها والدول المضيفة لعمليات حفظ السلام عن ضمان المشاركة المباشرة للمرأة في عمليات السلام.

وألبانيا، بوصفها عضوا قادما في مجلس الأمن، ستناصر جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على كامل نطاق عمل المجلس. ونعتقد اعتقادا راسخا أن المرأة لديها مهارات ومنظورات فريدة تقدمها في عمليات السلام. وباعتبارهن عناصر للتغيير الإيجابي، يجب أن يكونوا مشاركين نشطين في جميع جهود السلام والأمن. وسنعمل على إعطاء المجتمع المدني، بما في ذلك النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، صوتا مسموعا في مجلس الأمن.

وفي الختام، تؤمن ألبانيا إيمانا قويا بأن المشاركة المجدية للمرأة ستعزز جهودنا المشتركة من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً وشفافية وفعالية إزاء السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

المرفق 2

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة خلال شهر المرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم القيمة والثاقبة.

قبل 21 عاما، اعترف القرار التاريخي 1325 (2001) بالمرأة كعنصر فاعل من أجل السلام والأمن. ومنذ ذلك الحين، اتخذت قرارات عديدة بشأن المرأة والسلام والأمن تدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. ودور المرأة في معالجة الدوافع التقليدية وغير التقليدية للنزاعات راسخ الآن، مما يجعل جدول الأعمال شاملا لعدة قطاعات.

وفي حين اتسع نطاق جدول الأعمال في أبعاد كثيرة، لا يزال تنفيذه الفعال يواجه تحديات. بل إن جدول الأعمال اتخذ في بعض الحالات مسارا عكسيا، وكشف عن العيوب في عملية السلام. وفي كثير من الحالات، حتى بعد إحلال السلام، لا يمكن استمراره، لأنه لا يشمل النساء. ومع دخولنا العقد الثالث منذ اعتماد جدول الأعمال في عام 2000، نحتاج إلى إعادة التركيز على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والاستثمار في استغلال كامل إمكاناته في بناء السلام واستدامته.

وقد أثبتت مشاركة المرأة المتزايدة في حفظ السلام وبناء السلام أنها وسيلة فعالة لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جميع القطاعات في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتساعد النساء العاملات في حفظ السلام على تهيئة بيئة مؤاتية للنساء المحليات للمشاركة في بناء السلام. ولجني ثمار المرأة والسلام والأمن، لا بديل عن الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

وأود أن أتشاطر بعض الأفكار في هذا الصدد.

أولا، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2021/827)، لم تمثل النساء في عام 2020 سوى 23 في المائة من المندوبين في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها. وينبغي زيادة ذلك. وأي عملية سلام تبدأها الأمم المتحدة أو تدعمها يجب أن تكفل مشاركة المرأة على قدم المساواة. وينبغي أن ينطبق ذلك على مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام أيضا. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية وبناء السلام أن يعملوا بطريقة منسقة وأن يساعدوا على تهيئة بيئة مؤاتية لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في بناء السلام واستدامة السلام.

ثانيا، يجب أن يكون تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن موضعيا لضمان سلام دائم في البلدان المتأثرة بالنزاع. إن زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام يمكن من تحقيق مستوى أعلى من التعاون بين النساء المحليات من بناء السلام. كما تؤدي النساء العاملات في حفظ السلام دورا حاسما في منع العنف الجنسي في الصراعات والحماية منه.

وفي هذا الصدد، ينبغي رصد اعتماد لزيادة عدد أفرقة المشاركة من الإناث في عمليات حفظ السلام وضمان توفير الموارد المقابلة لمشاركتهم الفعالة مع المجتمع المحلي. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعيين عدد كاف من المستشارين الجنسانيين ومراكز التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، بما في ذلك من المجتمع المحلي، لضمان مساءلة عمليات حفظ السلام عن تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن.

ولن تحقق زيادة عدد النساء في بعثات حفظ السلام النتيجة المرجوة ما لم تكن المرأة ممثلة تمثيلاً كافياً على مستوى القيادة. ومن شأن زيادة مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار أن تحدث تغييرات تحويلية في عقلية المجتمع وتساعد على كسر القوالب النمطية الجنسانية بشأن دور المرأة.

ثالثاً، لا يمكن استدامة السلام إذا لم تعالج الأسباب الجذرية للنزاع معالجة كافية. وفي هذا الصدد، تشدد بنغلاديش بوجه خاص على أهمية تقديم دعم إنمائي طويل الأجل للبلدان المتضررة بغية إيجاد فرص اقتصادية للنساء المحليات.

ويمكن أن يسهم دعم رائدات الأعمال المحليات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للمرأة. وفي هذه العملية، يمكن إعادة إدماج المحاربات السابقات في التيار الرئيسي للمجتمع. ولشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية دور خاص في هذا الصدد، لا سيما في رعاية بناء السلام والمبادرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع.

أخيراً، وبوصفها عضواً في مجلس الأمن في عام 2000، فقد شاركت بنغلاديش مشاركة وثيقة في اتخاذ القرار 1325 (2000). ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا من أشد المدافعين عن برنامج المرأة والسلام والأمن. وعلى الصعيد الوطني، وضعنا خطة عمل وطنية لتنفيذه.

ونعتقد أن خطة العمل الوطنية يمكن أن تكون أداة هامة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في حفظ السلام وبناء السلام والعمل المناخي ومنع التهديدات المعاصرة الأخرى للسلام، وتود بنغلاديش أن يبرز ذلك كوصية من جلسة اليوم الهامة هذه.

المرفق 3

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر بلجيكا جمهورية كينيا على تنظيمها هذه المناقشة الأساسية والتزامها بحقوق المرأة. من الضروري زيادة الاستثمار في مشاركة المرأة المحلية في توطيد السلام وصونه، ونأمل أن تساعد مناقشة اليوم على تحديد سبل ملموسة لتحقيق ذلك الهدف.

وقبل كل شيء، تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا إعلان الاتحاد الأوروبي وكذلك الإعلان المشترك لمجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وتشكل المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية أمرا أساسيا لتوطيد تلك النتائج. وبعد مرور أكثر من 20 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000)، من الواضح أن التقدم غير كاف. يجب أن نزيد من جهودنا. وفي القيام بذلك، دعونا نحرص على عدم إخضاع مشاركة المرأة لمطالب أكثر صرامة من تلك المطلوبة من الرجال.

إن تنمية قدرات المرأة مفيد دون أن يكون علاجاً شافياً؛ ويجب أن نسعى جاهدين من أجل ذلك مع العمل على إزالة الحواجز المؤسسية.

وتؤيد بلجيكا التمثيل الشامل للمرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن نهتم بتتبع الممثلين وأن يشمل ذلك، على سبيل المثال الشابات والنساء من مختلف المناطق، والمهاجرات واللاجئات، والنساء ذوات الإعاقة.

وأخيراً، ترحب بلجيكا بأن يدرج في هذه الفعالية معرض فوتوفيل المتنقل، الذي يحمل عنوان "في أيديهن: النساء يتولين ملكية السلام"، والذي يسلط الضوء على أهمية الشراكات مع أصحاب المصلحة بكل تنوعهم. ويسعى بلدنا بصفة خاصة إلى الاعتراف بعمل وإنجازات منظمات المجتمع المدني، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيات، والشبكات النسائية. فهي تؤدي دوراً أساسياً في بناء سلام دائم وتستحق دعمنا وحمايتنا. ولهذا السبب تقدر بلجيكا بدعم صندوق المرأة للسلام والإنسانية وتدعو جميع الدول إلى المساهمة فيه.

وخطوة المرأة والسلام والأمن هي أيضاً من أولويات وفد بلدنا. وبلجيكا، شأنها شأن نحو 98 دولة أخرى، تنفذ خطة عمل وطنية، تهدف إحدى ركائزها الست إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في العمليات المتصلة بالنزاع والسلام والأمن. وتشارك بلجيكا أيضاً بنشاط في وضع وتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي. ولذلك، ندعو الدول التي لم تعتمد بعد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن إلى أن تفعل ذلك من أجل كفالة التنفيذ الملموس للقرار 1325 (2000) ورصد التقدم المحرز فيه.

بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيلهو

بينما تستعد البرازيل لولايتها الحادية عشرة كعضو غير دائم في مجلس الأمن، نشي على أيرلندا وكينيا والمكسيك لمبادراتها بشأن تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن كأولوية مشتركة لرئاساتها، ونتطلع إلى التوصيات الختامية المنبثقة عن هذه العملية.

وأدرجت البرازيل أيضا هذا البرنامج ليكون أحد أولويات ولايتها المقبلة كعضو في المجلس. واستنادا إلى إرث الدكتور بيرتا لوتز، وهي واحدة من خمس مندوبات مفوضات فقط في سان فرانسيسكو في عام 1945، تتشابه مشاركة البرازيل في الأمم المتحدة مع دفاعها التاريخي عن مشاركة المرأة في صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين.

وفي ولايتنا السابقة في المجلس، كانت البرازيل بالفعل مؤيدا قويا لبرنامج المرأة والسلام والأمن. وفي عام 2010، شاركتنا في تقديم القرار 1960 (2010) وأيدنا البيانات الرئاسية بشأن هذا الموضوع. وفي عام 2011، ترأست البرازيل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تلقت أول إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونتيجة لذلك، أدرجت اللجنة الاغتصاب والعنف الجنسي في معايير الإدراج في القائمة. وفي الآونة الأخيرة، انضمت البرازيل إلى مقدمي القرار 2538 (2020)، وهو أول قرار قائم بذاته للمرأة في عمليات حفظ السلام.

والواقع أن قرار البرازيل بإطلاق خطة عمل وطنية في عام 2017 نشأ عن دورنا التقليدي كبلد مساهم بالشرطة والقوات. وقد أرشدتنا الخطة، التي تم تجديدها في عام 2019 لمدة أربع سنوات أخرى، في التحدي الذي يشاركنا فيه العديد من البلدان المساهمة بالشرطة والقوات، لزيادة مشاركة الضابطات في بعثات حفظ السلام من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين للفترة 2018-2028.

وإذ نفكر في الوقاية والحد من العنف المجتمعي مع مراعاة الفوارق بين الجنسين - كما اقترحت الرئاسة الكينية - نرى من المناسب التأكيد على أن النساء العاملات في حفظ السلام هن في كثير من الحالات الوحيدات اللاتي يمكنهن الوصول إلى السكان المحليين من الإناث. ولذلك، فإن تعزيز مشاركتهن أمر أساسي لقدرة الأمم المتحدة على حماية المدنيين بمزيد من الكفاءة، ضمن مهام أخرى.

والبرازيل تحمل بفخر جائزتين متتاليتين من جوائز الأمم المتحدة العسكرية لمناصرة قضايا الجنسين للعام. في عام 2019، حصلت القائد مارسيا براغا على الجائزة لعملها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام 2020، تقاسمت القائد كارلا أراوخو الجائزة مع الرائد الهندي سومان غواني، مجددة اعتزازنا بتميز مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتتضمن خطة العمل الوطنية للبرازيل منظورا للمرأة والسلام والأمن في تعاوننا في سياقات ما بعد النزاع. ويساعد هذا المبدأ التوجيهي على تأطير مشاركتنا، على سبيل المثال، في التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام المعنية ببغينا - بيساو. ولذلك، تقدر البرازيل إدماج برنامج المرأة والسلام والأمن في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، على النحو الذي تطرحه الاستراتيجية الجنسانية للجنة. ونرحب بإدراج

منظور جنساني في البرامج الممولة من صندوق بناء السلام. والتعاون بين الصندوق وإدارة عمليات السلام فيما يتعلق بموارد إصلاح قطاع الأمن المراعي للفوارق بين الجنسين يوفر لنا سبيلا مؤاتيا للمضي قدما.

وخلال السنوات الـ 21 التي انقضت منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، ساعدت النساء في جميع أنحاء العالم على إحلال السلام، عندما أُتيحت لهن فرصة عادلة. وهناك دروس هامة يمكن استخلاصها من مشاركتهم في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وغينيا - بيساو وكولومبيا، حيث أصبح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعي للفوارق بين الجنسين حقيقة واقعة. ومع ذلك، فإن الأمثلة الأخيرة على العواقب الوخيمة لعمليات التفاوض التي تستبعد المرأة هي تذكرة متواضعة بحجم العمل الذي سيتدبره للمجلس للقيام به.

ويتعين على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي أيدت لأول مرة خطة المرأة والسلام والأمن في عام 2000، أن تسد الفجوة بين الخطابة والعمل عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام التي تقودها أو تعززها. وتطالب النساء الأفغانيات والهايتيات واليمنيات وغيرهن، بحق، بالاستماع إليهن في المسائل المتعلقة بحقوقهن الأساسية.

وفي عامي 2022 و2023، تأمل البرازيل في الإسهام في النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن في الحياة المدنية - قبل النزاعات وأثناءها وبعدها. إن إشراك المرأة في كامل سلسلة السلام - منع نشوب النزاعات وحلها وحفظ السلام وبناء السلام - يتسق مع دعم البرازيل القوي للتسويات السلمية، وكذلك مع موقفنا القديم العهد بأن التنمية والأمن مرتبطان ارتباطا جوهريا. وفي ولايتنا المقبلة، نتطلع إلى العمل مع البلدان ذات التفكير المماثل لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة كجزء لا يتجزأ من برنامج المرأة والسلام والأمن.

بيان البعثة الدائمة لثيلبي لدى الأمم المتحدة

أولاً، تود ثيلبي أن تشيد بكينيا لعقد هذه المناقشة ولجهودها للعودة إلى الشكل الذي كانت تتسم به المناقشات المفتوحة قبل جائحة مرض فيروس كورونا، لا سيما وأن الوباء قد أظهر الحاجة إلى ضمان القيادة والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

ثانياً، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، الذي يسلط الضوء على خطواتنا المقبلة وعلى التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة الهامة. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق أن النساء في عام 2020 لم يمثلن سوى 23 في المائة من المشاركين في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها.

إضافة إلى ذلك، لا يزال من الصعب تصور مستقبل تسهم فيه النساء والفتيات على قدم المساواة وبشكل هادف في مهمة إعادة البناء بشكل أفضل، لا سيما في حالات النزاع، في حين أن 5,2 في المائة فقط من القوات العسكرية في عمليات السلام كانت من النساء في عام 2020. وبالمثل، فإن عمليات بناء السلام وتسوية النزاع تكون أقل فرصة بكثير لضمان السلام الدائم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات إذا لم تشارك المرأة في عمليات صنع القرار أو لم تشارك بصورة مجدية في الحياة العامة بعد النزاع. ولذلك، يجب أن نواصل تمكين المرأة من شغل أكثر من مجرد 18,9 في المائة من المقاعد البرلمانية في البلدان التي تشهد نزاعات أو بعد النزاع.

إن برنامج المرأة والسلام والأمن هو إطار معياري وسياسي رئيسي لحماية حقوق المرأة في مواجهة العنف القائم على نوع الجنس والاعتداء الجنسي في حالات الأزمات والنزاعات، ولتقهم الطرق العديدة التي تتأثر بها المرأة.

ويقدم لنا البرنامج دروساً هامة فيما يتعلق بأهمية مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة وإدماج نهج جنساني في جميع مراحل ومستويات حالات الطوارئ. وهذا يعني تجاوز عدد الحصص وضمان أن يشغل عدد أكبر من النساء مناصب قيادية في مؤسسات الأمن والدفاع وفي عمليات السلام والبعثات السياسية، وأن يكونوا في صميم عملية صنع القرار بشأن مسائل السلام والأمن على المستوى المحلي، وعلى مستوى الدول، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات صنع القرار هي أولوية بالنسبة لثيلبي، إلى درجة أنه بعد بدء العملية الدستورية في تموز/يوليه 2021، سيكون لبلدنا أول دستور في العالم تتولى صياغته جمعية مشتركة ذات تمثيل متكافئ.

وفي هذا الصدد، اتخذت ثيلبي أيضاً إجراءات حاسمة لبلورة القرار 1325 (2000) وتنفيذه من خلال خطتي عمل وطنيتين ناجحتين تستجيبان لفرصنا والتحديات الناشئة. وفي الفترة من عام 2004 إلى عام 2017، تم نشر 248 امرأة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهن يبائرن أنشطة تنفيذية تتعلق بالساحة المدنية - العسكرية والمعدات والنقل، وغير ذلك الكثير.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز دور شيلي، إلى جانب الأرجنتين، في الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي، وهي أول شبكة إقليمية للوسيطات وبناء السلام، هدفها الرئيسي زيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام والمفاوضات والوساطة، فضلا عن تعزيز دورها في صنع القرار في تلك العمليات.

ولذلك، من المهم بصفة خاصة أن نتخذ خطوات اليوم للتصدي للتحديات المقبلة، ومعالجة أسباب عدم المساواة بين الجنسين، ودعم العمل الذي تقوم به المرأة في مجتمعاتها المحلية لتعزيز النسيج الاجتماعي، وأن نمكنها من أن يكون لها رأي في جميع العمليات التي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات. ويجب أن يتم ذلك بتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات وضمان أن يكون لها رأي في جميع القرارات التي تؤثر عليها. وعندئذ فقط يمكننا أن نقرب حقا من تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، والتي، كما نعلم، تحقق التنمية والنمو المستدامين أيضا.

بيان من أمانة الكومنولث

الكومنولث موطن لـ 1,2 بليون من نساء العالم. ويؤكد ميثاقنا أن المساواة بين الجنسين ضرورية لعملية بناء السلام والأمن والاستقرار، وهي عنصر أساسي في التنمية البشرية وحقوق الإنسان الأساسية.

إن المناقشة الوزارية المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن قد جاءت في الوقت المناسب ونرحب بها. وتكرر أمانة الكومنولث تأكيد التزامها الثابت بأهداف التنمية المستدامة وتشجع الفريق الوزاري على التداول بشأن العمل العاجل المطلوب للتنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000). وتدعو أمانتنا إلى اتخاذ إجراءات موحدة متعددة الأطراف، وهو أمر ضروري لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في اتفاقات السلام وعمليات السلام، ولتعزيز الجهود الرامية إلى رصد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشجع أمانتنا الفريق الوزاري على التفكير في الإجراءات الملغومة اللازمة لتسريع الإرادة السياسية لتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وبرامج السلام في الكومنولث تقوم بشكل راسخ على دعائم الشمولية ومراعاة الفوارق بين الجنسين. وبناء على تكاليفات رؤساء الدول والحكومات، تعمل أمانة الكومنولث على النهوض بأصوات النساء وتعزيز وكالتهن في النظم الإيكولوجية لمنع نشوب النزاعات وفي الهياكل الأمنية للدول الأعضاء. وبالشراكة مع الدول الأعضاء ومنظماتنا، مثل الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث، تقوم أمانتنا ببناء كتلة حرجة من النساء الوسيطات والموفِّقات وبناءة السلام في المجالات المحلية والوطنية والعالمية.

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق الوزاري على التفكير في أوجه الضعف المتعددة الأوجه في مجال السلام والأمن التي تواجهها النساء والفتيات، والتي تشمل بصورة متزايدة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وتلاحظ الأمانة العامة أن تغير المناخ هو الأزمة الفارقة في عصرنا. والأحداث المتصلة بالمناخ تؤثر بشكل غير متناسب على النساء، وحوالي أربعة من كل خمسة أشخاص شردوا جراء تغير المناخ على مستوى العالم هم من النساء.

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق الوزاري على التداول بشأن أطر الحوكمة الشاملة اللازمة لتوسيع فرص الوصول إلى العدالة والمساءلة بالنسبة للنساء المتأثرات بالجريمة والعنف. وتعمل الأمانة، بناء على تكاليفات رؤساء الحكومات، على تعزيز أطر تنفيذ برامج العدالة والمصالحة المجتمعية، التي لها دور أساسي في منع الجريمة والعنف القائم على نوع الجنس في الدول الأعضاء. وفي البلدان الأعضاء التي يُحرز فيها تقدم رائد، نشهد نتائج مشجعة في مجال العدالة التصالحية والمصالحة المجتمعية. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا، عملت الأمانة على تطوير ونشر مبادرات الإنذار المبكر والوقاية من العنف تقودها النساء في البلدان الأعضاء التي أجريت فيها الانتخابات. وتفيد التقارير أن هذا النهج المتمثل في تمكين المنظمات التي تقودها النساء أدى إلى انخفاض بنسبة 50 في المائة في حالات العنف في الانتخابات.

وتشجع أمانة الكومنولث الفريق الوزاري على إدانة استمرار آفة العنف ضد النساء والفتيات - وهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان تترتب عليه عواقب مدمرة فورية وطويلة الأجل على الصحة البدنية والجنسية والعقلية. وخلال هذه الجائحة، رأينا كيف ارتفع وباء العنف الصامت في المنازل والمجتمعات المحلية وأماكن الاجتماعات الافتراضية إلى 500 في المائة في بعض الولايات القضائية، مع ما لذلك من أثر مدمر على المرأة.

وتسلط أمانة الكومنولث الضوء على مبادرة "الكومنولث يقول لا مزيد" إلى الفريق الوزاري الرفيع المستوى، التي تهيئ الدول الأعضاء لمعالجة هذه الأزمة وتساعد على دعم الضحايا والناجين والمعرضين للخطر. وبناء على تكليف رؤساء الحكومات والعمل في شراكة مع الدول الأعضاء، تقوم الأمانة العامة حالياً بحساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات.

وترحب أمانة الكومنولث بالأثر الإيجابي الذي أحدثته التقدم في التكنولوجيا الرقمية على حصول المرأة على التعليم وحرية التعبير والتماسك المدني والمشاركة الديمقراطية. ويؤكد إعلان الكومنولث الإلكتروني لعام 2018 على الأثر الإيجابي للفضاء الإلكتروني والاتصال الرقمي والمواطنة كأداة قوية لبناء الدولة وبناء السلام. ومع ذلك، فإننا ندرك سلبيات الفضاء الإلكتروني، التي يمكن أن تسهم في العنف القائم على نوع الجنس.

وأكدت دولنا الأعضاء من جديد التزامها باتباع نهج جريء وعملي ومتعدد الأطراف للتصدي للعنف عبر الإنترنت ضد النساء والفتيات. وتدعو الأمانة إلى وضع إطار فعال لحماية سلامة الفضاء الإلكتروني كفضاء قوي وحر وصحي وديمقراطي خال من العنف الحاسوبي. وتعمل برامجنا للأمن السيبراني ومكافحة التطرف العنيف على سد الفجوات الرقمية وبناء الأمن الإلكتروني للنساء وغيرهن من الفئات السكانية الضعيفة.

بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، كاها إيمانزه

في البداية، أود أن أعرب عن التقدير لرئاسة جمهورية كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة.

وقبل عام، اقترح الأمين العام، في تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946)، أهدافاً لهذا العقد. ويدعو التقرير، في جملة أمور، إلى إحداث تحول جذري وتحقيق نتائج ملموسة في مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

واسمحوا لي أيضاً أن أذكر بأن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع، قبل شهر واحد تحديداً، أول قرار قائم بذاته على الإطلاق بشأن عمليات الانتقال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شاركت في تقديمه جورجيا، ويشمل المشاركة مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني، "بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من جانب المرأة" (القرار 2594 (2021)، الفقرة الخامسة من الديباجة).

وعلى الرغم من بعض الإنجازات، يشير آخر تقرير للأمين العام (S/2021/827) إلى استمرار الفجوات في مشاركة المرأة في القيادة السياسية وصنع القرار وعمليات السلام، مما يشير، في جملة أمور، إلى ضرورة تسريع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على المستوى الوطني. ومع مراعاة ذلك، أود أن أشاطر بعض الأنشطة الأخيرة لجورجيا فيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

تولي جورجيا أهمية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرنامج المرأة والسلام والأمن. وفي إطار استراتيجية جورجيا الجديدة لحقوق الإنسان للفترة 2021-2030، تعطى الأولوية لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، ومن المقرر تحقيق أهداف محددة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها الحكومة في نيسان/أبريل 2019. ويجري أيضاً بلورة خطة العمل الجديدة - الرابعة - بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2022-2024.

وقد صُنفت وزارة الدفاع الجورجية كواحدة من الوكالات الرائدة في عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها ومنع العنف. وفي عام 2020، وضعت الوزارة استراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين، فضلاً عن إنشاء فريق لرصد المساواة بين الجنسين ومستشارين جنسانيين.

وتعزز حكومة جورجيا أيضاً خطة المرأة والسلام والأمن في عملية تسوية النزاعات سلمياً. ونفذ عدد من المبادرات لدعم عمليات السلام الشاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وتيسير مشاركة المرأة، وضمان إدراج احتياجات النساء المتضررات من النزاع في عمليات التفاوض. وهناك حوار منتظم بين الفريق الجورجي في المناقشات الدولية في جنيف، والنساء المتضررات من النزاع، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة.

علاوة على ذلك، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم إطلاق دورة تجريبية بشأن عمليات السلام الشاملة مع التركيز على المشاركة المجدية للمرأة في مركز تدريب المسؤولين المشاركين في عمليات تسوية النزاعات السلمية التابع لوزارة الخارجية الجورجية. ونحن مصممون على عقد هذه الدورة على أساس منتظم.

وللأسف، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها جورجيا لتمكين النساء المتضررات بالصراع، فإن احتلال روسيا المستمر لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين يعرض مبادراتنا للسلام للخطر ويعوق توسيع نطاق إطار حماية حقوق الإنسان ليشمل النساء المقيمات على الجانب الآخر من الأسوار الشائكة المقامة بصورة غير قانونية. إن الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة في الأراضي المحتلة، التي يزيد من تفاقمها مرض فيروس كورونا، تؤثر بشدة على السكان المحليين، بمن فيهم الفتيات والنساء.

ومن بين التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في الأراضي المحتلة استمرار التمييز العرقي، وحظر التعليم باللغة الأم، والقيود المفروضة على حرية التنقل، ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، لا يزال مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين، بمن فيهم الفتيات والنساء، محرومين من حقهم الأساسي في العودة الآمنة والكرامة إلى ديارهم على الرغم من القرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة التي تعترف بحقهم الأساسي في العودة.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام جورجيا بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني وبالجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذها عالميا.

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا أن تشكر كينيا على الموضوع المناسب جدا للمناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن هذا العام، أي "الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام". وهو نهج واعد وسليم سياسيا للاستثمار في المرأة في حفظ السلام وفي بناء السلام. وُحدد ذلك لأول مرة في القرار 1325 (2000) وتم تأكيده في جوانب مختلفة في جميع قرارات المتابعة المتعلقة بالموضوع، التي تشكل مع برنامج المرأة والسلام والأمن. وقد ثبت ببساطة أن إشراك المرأة في حفظ السلام وبناء السلام يسفر عن نتائج أفضل، مثل اتفاقات السلام الأكثر دواما، على سبيل المثال. وبغية تحقيق الإدماج المنشود للمرأة في حفظ السلام وبناء السلام، يلزم الاستثمار بجميع أنواعه وعلى مستويات عديدة.

لقد استثمرت ألمانيا في خطة المرأة والسلام والأمن سياسيا عندما نادينا بقوة بتعميمها في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك في ولايات عمليات السلام، خلال فترة عضويتنا في المجلس من 2019 إلى عام 2020. كما سعينا إلى تعزيز نهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان ويتمحور حول الناجيات فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، لا سيما من خلال طرح القرار 2467 (2019).

كما تستثمر ألمانيا باستمرار في النساء في حفظ السلام وبناء السلام في الداخل. وتهدف تدابير عديدة إلى تحسين تمثيل الإناث في تلك الميادين على المستوى الوطني.

[] تلتزم ألمانيا بتحقيق أهداف الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين. ومن أجل فهم الحواجز المستمرة أمام المرأة في عمليات السلام، أجرت القوات المسلحة الألمانية تقييما للحواجز. وتشجع ألمانيا الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة على إجراء تقييم للحواجز من أجل الحصول على فهم أعمق للعقبات والفرص المتاحة للمرأة في حفظ السلام.

ولكننا نود اليوم أن نركز على الطرق التي تستثمر بها ألمانيا في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام على الصعيد الدولي، وكذلك على المجالات التي نعتقد أن الاستثمار الدولي فيها ضروري.

أولا، نحن ندعم النساء بناة السلام في الميدان، وكذلك المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تقودها النساء. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا تزال ألمانيا من أشد المؤيدين لشبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تدعمها منذ البداية في عام 2018. وتتيح شبكة القيادات النسائية الأفريقية إمكانية الإسهام في الإدماج الكامل للمرأة في التحول الأفريقي على الساحة المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية. وتدعم ألمانيا أيضا شبكة يونيداس النسائية، التي أنشئت في عام 2019 تحت رعاية وزير الخارجية ماس، والتي تربط نشطاء المجتمع المدني في مجال النوع الاجتماعي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وألمانيا، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى.

ثانيا، هناك حاجة ماسة إلى الدعم المالي للمبادرات والتدابير الرامية إلى تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. وصندوق المرأة للسلام والإنسانية أداة فريدة لتعزيز المنظمات النسائية والقيادة النسائية من خلال مشاريع ملموسة. وقد دعمت ألمانيا الصندوق بأكثر من 11,6 مليون يورو منذ عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدنا هذا العام للتو بتقديم 3 ملايين يورو إلى نافذة الاستجابة السريعة لصندوق المرأة الخاص للسلام

والإنسانية المكرسة لدعم النساء الأفغانيات بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على التعهد بتقديم دعماً لنافذة الاستجابة السريعة وللمصندوق على نطاق أوسع.

وبدعم من ألمانيا، يقوم مكتب الأمم المتحدة لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، علاوة على ذلك، بإعداد أول تقرير عالمي على الإطلاق عن المساواة بين الجنسين ووضع المرأة في قطاع الدفاع، بما في ذلك الممارسات الجيدة في زيادة تمثيل المرأة في القوات المسلحة. وبالإضافة إلى جمع البيانات، سيقوم مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية أيضاً بتيسير عدد من الحوارات بين الدول الأعضاء والنساء في القيادة بغية تعزيز التعاون والتواصل الشبكي والالتزام السياسي على الصعيد العالمي بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الدفاع.

وفي هذا الصدد، نرحب بأن المرأة في حفظ السلام ستكون جزءاً لا يتجزأ من مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المقبل لحفظ السلام الذي سيعقد في سيول في كانون الأول/ديسمبر 2021. ونأمل أن تسهم التعهدات التي أعلنتها الدول الأعضاء في زيادة تعزيز دور المرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ثالثاً، بغية تحسين البيئة التي تعمل فيها النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، لا بد من معارضة التراجع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة على وجه الخصوص. يتزايد كره النساء، وتمنع النساء من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب الممارسات الضارة والقوانين والعنف والانتقام. وقد أظهر استيلاء طالبان على أفغانستان مدى السرعة التي يمكن بها العودة عن الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات في سياقات الأزمة والصراع.

وألمانيا، التي تدافع عن حقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد، تؤمن بمسؤوليتنا المشتركة عن معارضة ذلك التراجع. والمشاركة النشطة في منتدى المساواة بين الأجيال، الذي بدأتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع فرنسا والمكسيك من أجل مواصلة عمل منهاج عمل بيجين، هي أيضاً جزء من ذلك الجهد، وكذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونحن مقتنعون بأن هناك حاجة إلى نهج تحولي يراعي الفوارق بين الجنسين للتغلب على هياكل السلطة التمييزية وتعزيز التحول الاجتماعي والتغيرات في المواقف.

أخيراً وليس آخراً، علينا أن نكفل ما يترتب على ذلك من تعميم مراعاة المرأة والسلام والأمن في سياسات السلام والأمن والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية بطريقة شاملة لعدة قطاعات. ومن جانبنا، سنواصل التعاون بقوة مع منظمات المجتمع المدني الألمانية، فضلاً عن النساء المحليات من بناء السلام. وما زلنا نشارك في زيادة تعزيز دور المرأة في عمليات السلام.

لقد اعتمدت ألمانيا خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن في شباط/فبراير 2021، مع مبدئين توجيهيين: معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتعميم برنامج المرأة والسلام والأمن. ولتعزيز التنفيذ المحلي وتعميم برنامج المرأة والسلام والأمن في مساعي ألمانيا في الخارج، أنشأنا مراكز تنسيق معنية بالمرأة والسلام والأمن في سفارات ألمانية مختارة في سياق الأزمات والتعاون المتعدد الأطراف. وكجزء من خطة العمل، التزمت ألمانيا أيضاً بتحسين فهم المرأة والسلام والأمن ومراعاة الفوارق بين الجنسين بين الجنود والشرطة والأفراد المدنيين العاملين في بعثات حفظ السلام. وفيما يتعلق بعمليات السلام، تدعم ألمانيا أيضاً جدول أعمال العمل من أجل حفظ السلام (A4P) و(A4P Plus).

ولا يزال تعزيز نهج شامل لبناء السلام وحفظ السلام مسعى مشتركاً. وستواصل ألمانيا الوقوف إلى جانب المدافعات عن حقوق الإنسان، والنساء بناء السلام وحفظه، والمجتمع المدني، والناشطات اللواتي يعملن كل يوم - بل ويخاطرن بحياتهن في كثير من الأحيان - من أجل جعل مشاركة المرأة الكاملة والفعالة والمجدية، وتمكينها الكامل، وتعزيز حقوق المرأة حقيقة واقعة.

بيان الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة، ماريا ثيوفيلي

تشكر اليونان الرئاسة الكينية لمجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة بشأن الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

واليونان إذ تتفق تماما مع البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8886)، فإنها تقدم هذا البيان الخطي بصفقتها الوطنية.

مما لا شك فيه أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمران أساسيان للنهوض بالسلام والأمن والعدالة الاجتماعية المستدامين. وفي هذا الصدد، يسلم القرار 2594 (2021) الذي اتخذ مؤخرا بالحاجة إلى ضمان اتباع نهج استراتيجي ومتسق ومستجيب للفوارق بين الجنسين إزاء بناء السلام وحفظ السلام.

ولتحقيق ذلك، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني المتعدد الجوانب بشكل منهجي في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والإبلاغ أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، فإن التحليل الشامل للفوارق بين الجنسين والخبرة التقنية في مجال الجنسين هما أداتان عمليتان تمكنان عمليات السلام من معالجة الأسباب الجذرية للصراع، فضلا عن الاحتياجات الفعلية للسكان في سياقات تشغيلية محددة.

وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، فإن الاستثمار في مشاركة المرأة وقيادتها أمر بالغ الأهمية لبناء السلام المراعي للفوارق بين الجنسين. ويمكن أن تكون الشبكات النسائية الشعبية والمدافعات عن حقوق الإنسان عوامل قوية للتغيير السلمي إذا ما أتيحت لهن فرصة التمثيل والمشاركة بصورة مجدية في عملية الانتقال السياسي. ولذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للشراكات الاستراتيجية والابتكارية مع النساء المحليات ومنظمات الشباب المجتمعية في عمليات السلام.

وغني عن القول إن تمكين المرأة وقيادتها يتطلبان منعا كافيا للصراع والعنف المرتبط بالصراع، فضلا عن توفير الحماية والإغاثة والتعافي للناجيات. وفي هذا السياق، ينبغي لنهج يركز على الناجين أن يوجه جهود السلام الدولية، مع التركيز على إنهاء الإفلات من العقاب على العنف المتصل بالنزاع، والعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتقديم تعويضات عادلة.

وتؤيد اليونان تأييدا كاملا مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وتلتزم بالمشاركة بنشاط في التنفيذ الفعال لبرنامج المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، تكرر اليونان تأكيد موقفها المبدئي بشأن تعزيز إدماج المرأة بصورة موضوعية ومجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق سلام وأمن دائمين ومستدامين.

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد ك. كوبا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام للغاية المتعلق بدور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا باسم مجموعة بلدان منطقة ميكتا - المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا (انظر S/PV.8886).

وبصفتي الوطنية، اسمحوا لي أن أتناول النقاط التالية.

أولاً، يجب أن نركز على تعزيز دور حفظة السلام من الإناث. وتؤيد إندونيسيا تأييداً تاماً مشاركة المرأة الكاملة والفعالة والمجدية في عمليات حفظ السلام. ويمكن لحفظة السلام من النساء القيام بأدوار ومهام متنوعة، بما في ذلك في المشاركة المجتمعية وحماية المدنيين.

ونحن ملتزمون بزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام من خلال تنفيذ القرار 2538 (2020). وتفتخر إندونيسيا برعايتها لذلك القرار، الذي اتخذ بالإجماع في عام 2020. ويمثل القرار معلماً هاماً بوصفه أول قرار قائم بذاته بشأن موضوع المرأة في عمليات حفظ السلام. وهو يعكس الأولوية العالية التي يوليها المجتمع الدولي للدور الذي لا غنى عنه للمرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وندعو المجلس والأمانة العامة إلى إحراز تقدم في التنفيذ لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة النظامية والمدنية في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وفي جميع المناصب، بما في ذلك المناصب القيادية العليا. ولتحقيق ذلك الهدف، من المهم أن يكفل أعضاء المجلس إدراج القرار في جميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك تجديد ولايات عمليات حفظ السلام.

ثانياً، من الضروري تحسين التدريب وبناء القدرات. ويجب أن يسير مسعانا المشترك لزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام جنباً إلى جنب مع جهودنا الرامية إلى تحسين الأداء العام لحفظة السلام في أداء واجباتهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا تزال الشراكات في مجال التدريب وبناء القدرات أساسية.

وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز الشراكات لدعم التدريب الموجه وبناء القدرات للموظفات النظاميات وإنشاء شبكات بين حفظة السلام من النساء. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة كفالة بيئة عمل آمنة ومؤاتية ومراعية للاعتبارات الجنسانية للمرأة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق توفير الهياكل الأساسية والمرافق الملائمة والمناسبة لها. ومن المؤكد أن ذلك يتطلب دعماً مالياً كافياً من جميع أصحاب المصلحة.

ثالثاً، يجب أن نشجع النساء كوسيطات ومفاوضات. إن القيادة النشطة للمرأة هي جزء لا يتجزأ من استدامة السلام في المجتمع. ومع ذلك، لا يزال الرجال يهيمنون على عمليات السلام. ولذلك، بادرت إندونيسيا في عام 2020 بإطلاق شبكة جنوب شرق آسيا للمفاوضين والوسطاء من النساء في مجال السلام. وهذا جزء من جهودنا الرامية إلى التنفيذ الكامل للقرار 2538 (2020)، الذي يعزز إدماج النساء ومشاركتهم الفعالة كوسيطات ومفاوضات في عملية السلام. وإنشاء هذا التحالف جهد إقليمي قوي لاستكمال التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للوسيطات.

ومؤخراً، في حزيران/يونيه 2021، نظمت شبكة جنوب شرق آسيا للنساء المفاوضات ووسطاء السلام المنتدى الإقليمي للمفاوضات والوسطاء في مجال السلام. وكان الهدف من المنتدى تشجيع المشاركة المجدية للمرأة في جميع مراحل تسوية النزاع. وينبغي للمرأة أن تشارك مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في المجتمع، وليس مجرد رمز للمساواة بين الجنسين في عمليات السلام.

واستشرافاً لآفاق المستقبل، تتطلع إندونيسيا إلى أن تصير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قوة تحويلية تقودنا إلى المزيد من الفعالية في حفظ السلام وبناء السلام. وعلينا أن نعزز دور المرأة في الحفاظ على السلام.

وفي الختام، تود إندونيسيا أن تكرر تأكيد التزامنا القوي بأن نكون جزءاً من الجهد الجماعي لتعزيز دور المرأة في جميع الجوانب، بما في ذلك جهود حفظ السلام وبناء السلام.

بيان نائبة الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، زهرة إرشادي

تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في مختلف أنحاء العالم في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في عمليات السلام وبناء السلام.

والنساء والفتيات من بين أكثر الناس ضعفا الذين يعانون من حالات الصراع نظرا لتعرضهن للعنف، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. ولذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أمن النساء في النزاعات المسلحة.

ويمكن للمرأة أن تؤدي دورا هاما في منع نشوب النزاعات وحلها. ويمكنها أيضا أن تقدم إسهامات كبيرة في السلام والأمن. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز دورها وتقويته. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول موضوع المرأة والسلام والأمن، بقدر ما يندرج ضمن ولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أي صون السلم والأمن الدوليين.

وعليه، فإن المسائل التي لا تتصل أساسا بالسلم والأمن الدوليين يجب أن تعالجها الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة.

وفي تعزيز دور المرأة في السلم والأمن وتشجيعه، يجب التسليم التام بالظروف الوطنية المحددة والاختلافات التاريخية والثقافية واحترامها. وعليه، من الضروري احترام الملكية الوطنية للحكومة والشعب المعنيين في حل النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

إن جمهورية إيران الإسلامية، التي تعرضت لاعتداءات وتدابير قسرية غير قانونية أحادية انتهكت حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات، مصممة على مواصلة القيام بما هو ضروري لتمكين النساء والفتيات من أجل توفير الأسس التي تمكنهن من أداء دورهن الهام في المجتمع والاستفادة الكاملة من إمكاناتهن وقدراتهن، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تشكر إيطاليا جمهورية كينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة تحت موضوع الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8886) وبيان مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن إيطاليا لديها تقليد عريق في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أيدنا بقوة القرار 1325 (2000) منذ اتخاذه، ونكرس جهوداً وموارد كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والوساطة الدولية.

لقد أثبتت المرأة نجاحها البالغ في حماية المدنيين، والوصول إلى المجتمعات المحلية، وإقامة علاقات ثقة مع السكان المحليين، ولا سيما مع الفئات الأكثر ضعفاً.

ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، ونؤيد بقوة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وكذلك الحوافز والتدابير المخطط لها في إطار الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين التي أطلقتها الأمانة العامة.

وتؤمن إيطاليا إيماناً راسخاً بالفوائد التي يوفرها وجود موظفات متكاملات جيداً في عمليات حفظ السلام، وتهدف إلى زيادة عدد حفظة السلام من الإناث المدنيات والعسكريات داخل وحداتها.

وينطوي بناء السلام وحفظ السلام أيضاً على الوساطة، وهو قطاع أثبتت فيه المرأة فعاليتها البالغة. وقد تبين أن اتفاق السلام يرجح أن يستمر لمدة سنتين على الأقل بنسبة 20 في المائة وأن يستمر بنسبة 35 في المائة لمدة 15 سنة عندما يتم إشراك المرأة في عملية السلام.

لذلك، تفخر إيطاليا بنجاح شبكة الوسطاء النسائية المتوسطة، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز إدماج المرأة في عمليات السلام وجهود الوساطة وبناء السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط. واتسعت عضوية الشبكة، وأنشئت أول ثلاثة هوائيات محلية - في قبرص وتركيا وكوسوفو - مما يمهّد لفتح هوائيات جديدة قريباً. وعلاوة على ذلك، توفر الشبكة فرص التدريب وبناء القدرات والتواصل الشبكي، وأدت إلى إنشاء التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للوسطاء من النساء في أيلول/سبتمبر 2019.

وإيطاليا ملتزمة بتعزيز وحماية جميع النساء والفتيات. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء حالة المرأة في أفغانستان.

وبغية زيادة الوعي بهشاشة النساء والفتيات الأفغانيات في أعقاب عودة حركة طالبان، ولتعزيز العمل الدولي المتسق دعماً لحقوقهن، نظمت إيطاليا، بالاشتراك مع مجموعة من بلدان الإقليم، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف واليونسكو، حدثاً رفيع المستوى على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وركز الحدث تحديداً على ضرورة كفاءة استمرار حصول النساء والفتيات الأفغانيات على التعليم بوصفه شرطاً أساسياً لإنشاء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومسالمة.

وعلاوة على ذلك، استضافت رئاسة إيطاليا لمجموعة العشرين مؤخراً اجتماعاً استثنائياً لوزراء خارجية مجموعة العشرين واجتماعاً استثنائياً لقادة مجموعة العشرين ركز على الحالة في أفغانستان. وفي كلتا المناسبتين، أولي اهتمام خاص لضرورة دعم النساء والفتيات الأفغانيات في احتياجاتهن العاجلة وتمكينهن من الإسهام في تحقيق السلام الدائم والتنمية الشاملة لصالح جميع الأفغان.

ودعت إيطاليا أيضاً، إلى جانب 50 بلداً آخر، إلى إنشاء آلية دولية مستقلة لرصد الانتهاكات والتجاوزات في حقوق الإنسان في أفغانستان وتعزيز المساءلة. وقد أدت تلك المبادرة إلى إنشاء مقرر خاص للأمم المتحدة معني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، تحتاج ولايته الآن إلى الدعم الكامل.

وينبغي أن يكون تمكين المرأة وإشراكها في عمليات السلام أولوية مشتركة في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولا تزال إيطاليا ملتزمة بهذا الهدف في سياق دعمها الأوسع لتعزيز الهيكل العالمي لحفظ السلام وبناء السلام.

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على رئاسة كينيا لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب لمناقشة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر مُقدمات الإحاطات على إسهاماتهن القيمة في المناقشة.

كما يؤيد الأردن البيان الذي قدمه ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (انظر

[S/PV.8886](#)).

ويتطلب تغيير طابع الأمن أن ننظر في المنظورات الجديدة والدور المتطور لبعثات حفظ السلام في كفاءة التنفيذ السليم للقرار 1325 (2000). ومن الضروري اتباع نهج شامل في إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها ورصدها. وفي هذا الصدد، أطلقت القوات المسلحة الأردنية في أيلول/سبتمبر 2021، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استراتيجيتها الأولى لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي تغطي الفترة من عام 2021 إلى عام 2024، بهدف زيادة تمثيل المرأة في الأدوار القيادية العليا والاحتفاظ بها في الخدمة ومشاركتها في عمليات حفظ السلام، محلياً وفي الخارج على حد سواء.

وعلى مر السنين، دعم الأردن مبادرات الإصلاح المتعلقة بحفظ السلام في الأمم المتحدة التي تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز السلامة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان الأردن من أوائل البلدان التي أيدت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وقد رحبنا بالصيغة المعززة للمبادرة التي قدمها الأمين العام عام 2021.

كما يلتزم الأردن بزيادة وتشجيع تمثيل المرأة من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام، حيث توجد حالياً 25 شرطية في مختلف بعثات الأمم المتحدة. وبصورة عامة، شاركت 154 شرطية تقريباً في بعثات الأمم المتحدة في السنوات الماضية.

وتشكل خطط العمل الوطنية أداة حاسمة في النهوض بالاستجابات الوطنية. ومن خلال خطة عملنا الوطنية للفترة 2018-2021 واستراتيجيتنا الوطنية بشأن المرأة للفترة 2020-2025، نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق مشاركة مجدية للمرأة في قطاع الأمن وعمليات حفظ السلام، وفي منع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف وفي جهود بناء السلام الوطنية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، نتعهد بكفالة توافر الخدمات الإنسانية المراعية للفوارق بين الجنسين، بما في ذلك الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والطبية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو هذه الخطط إلى تعزيز ثقافة مجتمعية تعترف بالاحتياجات الجنسانية، وبأهمية المساواة بين الجنسين، وبدور النساء والشابات في السلام والأمن.

إن دعم منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية العاملة في مناطق النزاع، أمر محوري نظراً لمعرفتها وخبرتها الواسعة في عمليات بناء السلام المستدام. فيمكنها أن تضطلع بدور مركزي في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك الإنذار المبكر، وفي عمليات السلام.

وقد أدت الجائحة إلى زيادة في تعطيل عمل الشباب والشابات والشبان العاملين في مجال بناء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الضروري مواصلة التركيز على زيادة مشاركة النساء والشباب في

السياسات الوطنية والمحلية وفي مساعي السلام. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة سلامة حفظة السلام، ولا سيما النساء من حفظة السلام، خصوصاً أثناء تقديمهن خدماتهن. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة استمرار تدفق التمويل دون انقطاع.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

أود في البداية أن أهنيء كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أشكرها على تنظيم هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن تحت شعار "الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام". وأود أن أشكر مقدمات الإحاطات على مداخلتهن الثاقبة.

تأتي المناقشة السنوية لهذا العام في وقت حرج بالنسبة للمرأة بصفة عامة وللنساء بانبيات السلام بصفة خاصة. ويتزايد التراجع عن الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة في كل مكان. وفي أجزاء كثيرة من العالم، نعود إلى عصر تُرغم فيه النساء على الصمت مرة أخرى. ففي أفغانستان، تتعرض النساء اللواتي يناضلن من أجل التغيير منذ أكثر من 20 عاماً لخطر فقدان أصواتهن مرة أخرى.

وفي بلدي لبنان، تسير النساء وبناء السلام جنباً إلى جنب. وكما أكدت مؤخرا السيدة نجاة رشدي، نائبة المنسق الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان، فإن المرأة في لبنان تتصدر جميع مبادرات صنع السلام الحالية. وفي جميع أنحاء لبنان، تعمل السياسيات والمستجيبات في الخطوط الأمامية وبانبيات السلام على إيجاد أرضية مشتركة، ويبحثن عن مجالات توفيقية وبناء منصات للحوار.

وتستحق هؤلاء النساء الدعم الصريح من المجتمع الدولي والمجلس في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ لبنان للمثابرة والاستمرار في مسارهن الذي كرسن أنفسهن له نحو السلام والاستقرار.

ويشكر لبنان الأمين العام على دعوته في تقريره لعام 2021 عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827) إلى اتخاذ خطوات إيجابية لتضخيم أصوات النساء، بما في ذلك الشابات والناشطات في مجال حقوق المرأة وقادة الاحتجاجات السلمية في لبنان.

وتتماشى تلك الدعوة مع خطة عملنا الوطنية بشأن القرار 1325 (2000)، التي تجسد التزام لبنان بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوطيد مشاركة المرأة على قدم المساواة الكاملة والمجدية والفعالة في بناء السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار الوطني.

وفي الوقت الذي يستعد فيه لبنان لإجراء انتخابات برلمانية في مارس/آذار 2022، تم تقديم ستة مقترحات لتعديل قانون الانتخابات لمناقشتها من قبل أعضاء البرلمان، مما سيسمح باعتماد حصة نسائية لكل من الترشيحات والمقاعد. إن بعض التعديلات المقترحة هي ثمرة تعاون وثيق بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الرسمية - وهي شهادة أخرى على فعالية الحركات الشعبية النسائية في لبنان في تحديد معالم التغيير والتأثير عليه.

ورغم كل التحديات، يمضي لبنان قدماً في تنفيذ خطة عمله الوطنية بشأن القرار 1325 (2000). وكما ورد في تقرير الأمين العام لعام 2021 عن المرأة والسلام والأمن، فإن خطة العمل الوطنية اللبنانية تفوض السلطات المعنية بمضاعفة عدد النساء في قطاع الأمن سنوياً من عام 2019 إلى عام 2023، وبلغت نسبة تمثيل المرأة 43 في المائة في أحدث فئة من المجندين في الأكاديمية العسكرية.

وفي عمليات حفظ السلام، أثبتت المرأة أنها على قدم المساواة مع حفظة السلام من الرجال، حيث تؤدي نفس الواجبات وتحمل المسؤوليات ذاتها. ومع ذلك، لا يزال بعيدين عن تحقيق المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام. ولئن كان صحيحاً أننا شهدنا بعض التقدم في مشاركة المرأة وأدوارها في عمليات حفظ السلام، فإن الأرقام لا تزال غير مشجعة. ففي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كانت نسبة النساء، في عام 2021، لا تتجاوز 7 في المائة من أفراد القوة النظاميين و31 في المائة من الموظفين المدنيين.

إن زيادة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وشاملة ومجدية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر أساسي لنجاح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والحفاظ على السلام.

ويؤيد بلدي تأييداً تاماً مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" التي أطلقتها الأمين العام ويؤمن بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لها دور فعال في تعزيز أداء عمليات حفظ السلام على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لإدراجها المنظور الجنساني في مهمتها ولضمانها نشر نساء في جميع مناطق العمليات.

ونشكر البلدان المساهمة بقوات في القوة على تعزيز مشاركة المرأة في وحداتها وندعوها إلى دعم توسيع دور النساء وعددهن في القوة على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية.

وأغتنم هذه الفرصة لأحيي النساء العاملات في حفظ السلام تحت راية القوة المؤقتة وأشكرهن على جهودهن ومساهماتهن الهامة. ويعرب لبنان عن امتنانه لهن على خدمتهن القيمة والشجاعة.

بعد مرور 21 عاماً، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن متعثراً. فرغم كل الالتزامات، الشفهية وعلى الورق، لا يزال أمامنا شوط طويل لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العالم الحقيقي. وحن الوقت الآن للعمل والتأكد من مشاركة المرأة في جميع الأماكن وفي كل اجتماع يتناول السلام. لقد تأخرنا بالفعل، ولكن يمكننا اليوم أن نختار القيام بالشيء الصحيح.

بيان البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

تهنئ مملكة هولندا جمهورية كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وتعرب عن تقديرها لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن دور المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

تؤيد مملكة هولندا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وذاك الذي أدلى به باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8886).

بعد مرور 21 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000)، تواصل مملكة هولندا دعمها الصادق للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة لتسليط الضوء على بعض الجوانب الرئيسية المتصلة بمشاركة المرأة بصفة عامة، بما في ذلك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبنائه.

أولا، إن ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وما يتصل بها من عمليات سلام وانتقال سياسي ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو التصرف الذكي الذي ينبغي القيام به. ومن الواضح أن زيادة مشاركة المرأة أمر أساسي لتحقيق المساواة، وفي نهاية المطاف، لإحلال السلام المستدام والحفاظ عليه. ويكتسي التنوع الناجم عن زيادة مشاركة المرأة أهمية بالغة بالنسبة لمهارات البعثات والأفرقة ولتحقيق أثر ملموس على أرض الواقع. ولذلك، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مدرجة عن حق في مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" وما تلاها من خطط بخصوص المرحلة الجديدة من المبادرة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وإزاء هذه الخلفية، من دواعي القلق أن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن لهذا العام (S/2021/827) خلص إلى أن عددا أقل من النساء من المجتمع المدني قد دُعِين إلى التكلم في مجلس الأمن وأن هذا المحفل اتخذ نسبة مئوية أقل من القرارات التي تضمنت إشارات إلى المرأة والسلام والأمن. وهذا يتطلب عملنا الجماعي. ويجب علينا أن نحسن أداءنا.

وتدعو مملكة هولندا، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، إلى إشراك ودعم وتمويل النساء المحليات من بناء السلام والمنظمات النسائية لبناء السلام. ويتجلى ذلك في تمويل مملكة هولندا للبرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كوسيلة لتعزيز دور المجتمع المدني.

ثانيا، يجب أن نركز على الحماية. فنحن نرى أن النساء يتأثرن، في معظم البيئات المتضررة من النزاعات، تأثيرا غير متناسب بالنزاع، وبالتالي فهن أكثر عرضة للخطر بكثير مقارنة بالرجال. ويبين تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن لهذا العام الطموح إلى تحويل الدفاع غير المشروط عن حقوق المرأة إلى أحد أبرز معالم عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. وينبغي أن يشمل ذلك حماية النساء، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للحالات المثيرة للقلق في أفغانستان وميانمار، حيث تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات وبناء السلام من النساء صعوبات خطيرة وتهديدات لسلامتهن.

ويجب أن نذكر أيضا أعمال الحماية الجارية التي تنفذها بعثات حفظ السلام وضرورة وجود ولايات واضحة للحماية داخل تلك البعثات، بما في ذلك التدريب الكافي قبل النشر على الحماية وضرورة أن يكون هذا التدريب مراعيًا للمنظور الجنساني، فضلا عن الميزانيات الكافية لدعم ولايات الحماية.

ثالثا، أود أن أسلط الضوء على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذه. فمن أجل تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، يجب أن نواصل التركيز على الاعتماد المؤسسي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، في جملة أمور، في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وعلى الصعيد الوطني.

وترحب مملكة هولندا باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين التي وضعتها إدارة عمليات السلام وخطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الجنسانية التي وضعتها لجنة بناء السلام. وتؤيد مملكة هولندا بقوة تلك الجهود الملموسة لضمان تنوع العناصر النظامي لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة وشموله للمرأة وتعزيز إدماج التحليل الجنساني وإضفاء الطابع المؤسسي على متابعة وتعزيز الجوانب الجنسانية في بناء السلام وزيادة عدد وتنوع النساء اللاتي يعملن في مجال بناء السلام بالتعاون مع اللجنة.

وترى مملكة هولندا أن اعتماد خطط عمل وطنية أداة قيمة لضمان تنفيذ جميع الأطراف الفاعلة المعنية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من الحكومات إلى منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وحتى تكون خطط العمل الوطنية فعالة، يجب إدماجها بشكل كاف في الميزانيات الوطنية وأن تكون لديها آليات واضحة للمساءلة. وتلك هي الخطوط العريضة للعمل التي تعكف مملكة هولندا بنشاط على تعزيزها على الصعيد الوطني، على النحو المبين في خطة عملنا الوطنية الرابعة، التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر 2020.

بيان البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة السنوية.

أعاد القرار 1325 (2000) تحديد العلاقة بين المرأة والسلام. فللمرة الأولى، لا يُعترف بالنساء باعتبارهن ضحايا للحروب فحسب، بل أيضا بوصفهن عناصر فاعلة للسلام والاستقرار. وأنشأت قرارات مجلس الأمن الـ 11 اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن إطارا معياريا فعالا لتعزيز الدور الحيوي للمرأة في حالات النزاع. وقد تركت أثرا واضحا على أرض الواقع. فقد ازداد عدد النساء اللاتي يعملن كممثلات خاصات ومبعوثات خاصات؛ وتحسن تمثيل النساء العاملات في حفظ السلام؛ وتم تعزيز مشاركة ممثلات المجتمع المدني في بناء السلام.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن تقتزن المساواة بين الجنسين باستمرار بالالتزام بالتمثيل الجغرافي العادل للمرأة من البلدان النامية في المناصب القيادية. ويجب كفالة تطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي المتساوي للمرأة على جميع المستويات، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالتوظيف والترقية والاختيار للمناصب العليا في الأمانة العامة.

لا تزال باكستان ملتزمة التزاما قويا بتعزيز المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة للسلام. فقد كنا أول بلد يؤيد مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اللذين حددا المرأة والسلام والأمن كأولوية مركزية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وواكب هذا الالتزام السياسي خطوات عملية في الميدان. فعلى سبيل المثال، أرسلنا في عام 2019 أول فريق للتواصل مع المجتمعات المحلية يتألف بأكمله من النساء إلى أفريقيا. وقد نفذ الفريق عدة مبادرات ناجحة، بما في ذلك التدريب المهني للطلاب المحليين وللمعلمين والنساء.

في السنوات الأخيرة عمل عدد متزايد من النساء الباكستانيات في صفوف حفظة السلام كطبيبات وممرضات وضابطات شرطة في بعض أكثر البيئات صعوبة. وقد حققنا أيضا مشاركة نسائية بنسبة 50 في المائة في فصائل إشراك المجتمعات المحلية التي تعمل في بعثات مختلفة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. في هذا العام، تم تعيين ضابطة من دائرة الشرطة الباكستانية مفوضة للشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

إن التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب خبرة تقنية. فيجب أن تدعم الدول الأعضاء، ولا سيما في إطار يراعي الثقافات، في تشكيل قطاعاتها القضائية والتشريعية والإدارية من أجل تمكين المرأة. ويجب ضمان احترام الملكية الوطنية.

وينبغي أن يكون أحد العناصر الحاسمة في استثماراتنا المقبلة هو تعزيز قدرات مراكز التدريب على حفظ السلام المكرسة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تكون متعددة التخصصات. قد تسعى هذه الاستثمارات إلى زيادة فرص تدريب العاملات في حفظ السلام، وتحسين المناهج التدريبية، وتوسيع دورات تدريب المدربين لتشمل النساء في صفوف الأفراد النظاميين. فهذا أمر بالغ الأهمية لبناء قدرات وطنية مكتفية ذاتيا. إن معهدنا للتدريب على حفظ السلام، أي مركز السلام والاستقرار

الدوليين، يعمل بالفعل لتحقيق هذه الغاية. فهو يقدم برامج تدريبية تستجيب للفوارق بين الجنسين وقام بتوسيع شراكاته مع معاهد تدريب دولية وكيانات تابعة للأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إن الوقاية والحماية والإغاثة والإنعاش هي الركائز الأربع الأساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيتوقف نجاحنا على اعتماد نهج متوازن يستثمر جميع هذه الركائز. وفي هذا الصدد، يجب أن تيسر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمجلس الأمن في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وفي تهيئة بيئة تمكينية للمرأة لكي ترقى إلى أقصى إمكاناتها للمساهمة في تحقيق السلام. ويمكن تحقيق ذلك بحماية المرأة من جميع أنواع العنف.

إننا نحث مجلس الأمن على تنفيذ ذلك النهج الشامل، لا سيما في حالات الصراع والاحتلال الأجنبي. فالنساء والفتيات في مثل هذه الحالات معرضات بشدة للعنف الجنسي، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب. وهناك أدلة موثقة على أن قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير اللتين تحتلها الهند بصورة غير قانونية تستخدم الاغتصاب كوسيلة لاستهداف نساء كشميريات، واللاتي كثيرا ما تتهمهن بأنهن متعاطفات مع المناضلين من أجل الحرية. إن قوات الاحتلال الهندي، في ارتكابها الاغتصاب والعنف الجنسي، تهدف إلى إنزال العقاب والإذلال بالمجتمع بأسره. وهذا ما يؤكد تقريران صادران عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عامي 2018 و 2019، وتؤكد وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أشكر كينيا بصفة خاصة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بوصفها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن هذه المناقشة المفتوحة تهمننا كثيرا نظرا لأننا نعتقد أن للمرأة دورا حاسما تؤديه في عمليات الانتقال من الصراع إلى بناء السلام وفي التنمية المستدامة.

إن بيرو تعطي أولوية لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعنصر رئيسي في سياسة حكومتها. ولذلك بذلنا جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز التمتع بحقوق النساء والشباب والفتيات وممارستها في بلدنا.

وفي هذا السياق، نحن ملتزمون بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بغية تحقيق مشاركتها الكاملة والفعالة، ضمن أمور أخرى، في مختلف هيئات وعمليات صنع القرار على جميع المستويات داخل مجتمعنا، وكذلك القضايا المتصلة بالسلام والأمن الدولي والعمليات الانتقالية نحو التنمية المستدامة في المناطق التي كانت تعاني من الصراعات سابقا.

وتؤكد بيرو، على وجه الخصوص، التزامها المستمر بالامتثال لأحكام القرار 1325 (2000) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2000، والذي كان معلما رئيسيا، حيث أنه يقر بأن النساء أطراف فاعلة هامة في بناء السلم والأمن الدوليين. لقد كان ذلك تعريزا واضحا لإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، الذي يعد صكا جوهريا لحقوق النساء والفتيات، إذ يقر بدورهن الأساسي في المجتمع وبتمكينهن الضروري، إلى جانب المساواة بين الجنسين، مما يمكنهن من ممارسة حرياتهن وحقوقهن بالكامل ودون استبعاد أو تمييز من أي نوع.

وبالنسبة لبيرو، فإنه أمر ضروري أن يتم إدراج المرأة والنهج المراعية للمنظور الجنساني في العمليات والقرارات التي تسعى إلى تحقيق السلام وحل الصراعات وبناء مجتمعات متسامحة وشاملة تقوم على التماسك الاجتماعي والسلام. يجب أن نضاعف جهودنا لضمان المشاركة الفعالة والكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في هذه العمليات، مع مراعاة الدور المزدوج للمرأة بوصفها عنصرا فاعلا للسلام، من جهة، ومستفيدة من السلام، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، أصبح من الواضح أن عمليات حفظ السلام أداة فعالة للنهوض بالإدماج الكامل للمرأة في القوات المسلحة، وحل بؤر الصراع الساخنة، واستعادة الهياكل الاجتماعية والسياسية التي ينطوي عليها بناء السلام، فضلا عن الإسهام في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في المشاركة بفعالية أكبر في هذه العمليات كدليل ملموس على الأهمية التي نعلقها على تعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات بموجب مبدأ الأمن الجماعي.

وتؤيد حكومة بيرو الإجراءات التي تقوم بإعدادها إدارة عمليات السلام، تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين في جميع العمليات للفترة 2018-2028. وينبغي للإجراءات والتدابير المحددة الواردة في هذه الاستراتيجية، إذا نُفذت تنفيذا جيدا، أن تيسر إحراز تقدم نحو تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، وضعت حكومة بيرو خطة العمل المسماة "من القبول إلى الشمول" بغية تعزيز دور المرأة في مجالي الأمن والدفاع. هذه الخطة هي أداة تتيح لجميع الهيئات ذات الصلة تنسيق الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتسعى الخطة إلى زيادة عدد النساء في القوات المسلحة البيروفية، بما في ذلك عددن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتوفير التدريب المتخصص لجميع الأفراد على دور المرأة في حفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالوحدات العسكرية في عمليات حفظ السلام، وصلت بيرو إلى نسبة 10,29 في المائة، وهي نسبة تفوق هدف الأمم المتحدة البالغ 8 في المائة، حيث تم نشر 32 امرأة من أصل 235 فردا عسكريا بيروفيا. وبالمثل، وبغية زيادة مشاركة الإناث من العسكريين و/أو أفراد الشرطة، نعمل على مشاريع محددة لزيادة عدد النساء في الوحدات البيروفية تدريجيا. وسنواصل العمل للحفاظ على هذه النسبة المئوية بطريقة مستدامة.

بيان البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود بداية أن أهنئ كينيا على رئاستها لمجلس الأمن وقيادتها الممتازة للجهاز في مثل هذا الوقت المضطرب جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث، والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، على إحاطتهم الثاقبة.

إن مجلس الأمن، باتخاذ القرار 1325 (2000)، لم يقر فحسب بالآثار المتباينة وغير المتناسبة والمتعددة الأبعاد للنزاعات على النساء والفتيات، بل أنه أقر أيضا بصفة خاصة بأهمية مشاركة المرأة النشطة في العمليات المتعلقة بتحقيق السلام والأمن. وبعد مرور أكثر من 20 عاما، أدى تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات ذات الصلة إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في عمليات التفاوض والوساطة وبناء السلام وإعادة الإعمار. ومع ذلك، وكما أبرز مجددا التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/827)، لا يزال التقدم المحرز بعيدا عن الأهداف المعلنة. فعلى سبيل المثال، لم تشكل النساء حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 سوى 5,2 في المائة من الأفراد العسكريين المشاركين في عمليات السلام، وهو رقم دون نسبة 6,5 في المائة المستهدفة التي حدتها الأمم المتحدة لعام 2020. وحتى 31 آب/أغسطس، لم يتخط عدد النساء 5435 امرأة في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغ عددهم 75609.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال النساء والفتيات في مناطق النزاعات، علاوة على اعتبارهن أسلحة حرب، تقعن ضحايا لجميع أنواع الانتهاكات، لا سيما الجنسي منها والجنساني، من جانب الجماعات المسلحة وكذلك القوات المسلحة النظامية. وقد تقاومت تلك الحالة جراء جائحة كوفيد-19.

وقد اعتمدت دولة السنغال صكوكا قانونية ومؤسسية مهمة تبين أن احترام حقوق الإنسان بوجه عام، والحقوق والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في العمليات المتعلقة بالسلام والأمن والمصالحة الوطنية بصفة خاصة، شاغلان رئيسيان. وقد اعتمدت السنغال، في إطار تنفيذ سياستها الجنسانية، بما في ذلك كفالة فعالية خطتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، اعتمدت التدابير التشريعية والتنظيمية المهمة التالية: القانون رقم 2010-11 الصادر في 28 أيار/مايو 2010، الذي ينص على التكافؤ الكامل بين الجنسين في جميع الهيئات المنتخبة كليا أو جزئيا؛ والاستراتيجية الوطنية الثانية للمساواة والإنصاف بين الجنسين للفترة من 2016 إلى 2026؛ والمرسوم رقم 2017-313 الصادر في 15 شباط/فبراير 2017، بشأن إنشاء وحدات للمسائل الجنسانية في أمانات الوزارات؛ والقانون رقم 2020-05، الذي يجرم الاغتصاب والميل الجنسي إلى الأطفال.

وبالمثل، أنشئت في عام 2011 لجنة لرصد تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار 1325 (2000) داخل وزارة شؤون المرأة والأسرة والشؤون الجنسانية، وفي عام 2017، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بالتنسيق من وزارة الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج، في ظل أطر طويلة الأجل لتوجيه الإجراءات ومواءمتها ورصدها.

وأدى بدء العمل بالاستراتيجية الوطنية الأولى للمساواة والإنصاف بين الجنسين في قوات الدفاع والأمن إلى إدماج المرأة على نطاق واسع في جميع قوات الدفاع والأمن في عام 2006، كما أسفر في عام 2012 عن وضع استراتيجية القطاع الجنساني للقوات المسلحة السنغالية للفترة 2012-2022، ويتمثل هدفها الرئيسي في أن تبلغ نسبة النساء في القوات المسلحة السنغالية 10 في المائة بحلول نهاية الفترة. وقد هيئت الاستراتيجية الظروف المواتية لإدماج المرأة والنهوض بها وتطويرها مهنياً. وأدت أيضاً إلى تطبيق منهج دراسي مراعي للمنظور الجنساني في مدارس الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومراكز تدريبهم.

ويتماشى بلدي، بتأييده لبيان أعضاء منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، مع سياسة عدم التسامح إطلاقاً في ذلك المجال. ونظّل على اقتناعنا بأن زيادة وجود المرأة في عمليات السلام له أهمية قصوى في تقديم المساعدة للضحايا.

ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، تعهدت السنغال بنشر ست وحدات شرطة مشكّلة تحقق التكافؤ الكامل بين الجنسين خلال السنوات الثلاث المقبلة، تمشياً مع احتياجات الأمم المتحدة التشغيلية، ومن ثم زيادة أفرادها من النساء إلى 30 في المائة من قوام قوتها بحلول عام 2023.

وقد وضعت السنغال أطراً وبرامج وسياسات تنظيمية أخرى بالتعاون والتشارك مع المجتمع المدني لكفالة زيادة مشاركة المنظمات النسائية في آليات إدارة النزاعات ومنع نشوبها وحماية النساء والفتيات، بمن فيهن اللاجئات والعائدات والمشردات في مراحل ما قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات والتعافي وإعادة الإعمار، بدءاً من المجتمعات المحلية وصولاً إلى الصعيد الوطني.

وعلاوة على ذلك، وضعت السنغال، مثل العديد من الدول الأعضاء، خطة عمل وطنية ثانية بشأن القرار 1325 (2000) للفترة من 2020 إلى 2024، استناداً إلى القرار 2122 (2013)، الذي يطلب من الدول الأعضاء تقييم تنفيذ القرار 1325 (2000) وتحديد نقاط القوة والضعف بغية الحصول على وجهات نظر جديدة ومعززة.

وبالإضافة إلى التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تواجه السلام والأمن، يتطلب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منا أن نولي الاعتبار الواجب للمرأة عند التعامل مع التحديات الناشئة المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية وتقديم الرعاية الفعالة لضحايا النزاع ومكافحة التشدد والتطرف العنيف وانتشار الأسلحة. ويجب علينا أيضاً أن نعزز تبادل الخبرات وتمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية للنساء، بمن فيهن الناجيات، مع تقديم التقارير بما يتماشى مع الالتزامات والمعايير الدولية في ذلك المجال بوصفها معايير للمقبولية وتوفير التمويل.

ويرى وفد بلدي أيضاً أنه نظراً للصلة الوثيقة بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمبادرات المتعلقة بالأطفال والشباب في مناطق النزاع، ينبغي أن نؤكد، في جملة أمور، على حماية الأطفال في المدارس وتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهني للشباب البالغين والنساء وتوفير فرص العمل للشباب.

وأخيراً، يجب إجراء حوار منتظم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات التي أظهرت سياساتها الجنسانية درجات متفاوتة من التقدم. وسيمكن ذلك النهج المنظمة من دعم تلك البلدان، مع تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق لتعزيز مشاركة المرأة في جهود حفظ السلام.

بيان صادر عن مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية

باسم مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، تهنيئاً للرئيسان المشاركتان لمجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية في نيويورك - جنوب أفريقيا وألمانيا - كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وتوجهان الشكر لرئيس المجلس على عقده هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن تحت شعار "الاستثمار في المرأة في حفظ السلام وبناء السلام". إن موضوع المناقشة المفتوحة حسن التوقيت نظراً لسياق تقرير الأمين العام (S/2021/827) عن المرأة والسلام والأمن لعام 2021، الذي يولي اهتماماً خاصاً لهدف عكس اتجاه الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي وزيادة الاستثمار في الأمن البشري. كما نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الحادية والعشرين للقرار التاريخي 1325 (2000) الذي اتخذ تحت قيادة ناميبيا، نؤكد من جديد أن المرأة والسلام والأمن تظل أداة هامة للنساء لكي يخرطن بنشاط في عمليات السلام، ولا سيما في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، من خلال الدعوة وبناء القدرات والتعلم من الأقران والشراكة والتعاون. فتلك الأنشطة تمثل حجر الزاوية في دور شبكة القيادات النسائية الأفريقية وعملها في الميدان وهدفها.

وتشكل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تهديدات وتحديات كبيرة للنساء العاملات في مجال بناء السلام في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم في الاضطلاع بعملهن. فقد عطلت الجائحة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. بل إنها تسببت في تراجع بعض المكاسب التي تحققت والتقدم الذي أحرز في بناء السلام والوساطة وتمثيل المرأة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتمكين المرأة في مجال قيادة الأعمال والقيادة والشمول.

وأدت الجائحة إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل، مثل النزاعات المسلحة والعنف المنزلي والعنف الجنسي والجنساني. كما أكدت الجائحة مرة أخرى أن المرأة تقود استجابة لاحتياجات المجتمعات في مواجهة الأزمات والصدمات، كما يتضح من عمل الفروع الوطنية للشبكة في الاستجابة لكوفيد-19. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمق جهوده لمعالجة الثغرات والتحديات المستمرة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتشمل بعض تلك الثغرات الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعمليات السلام وعمليات الانتقال، مثل انعدام الإرادة السياسية ونقص تمويل المنظمات النسائية واستمرار التمييز الجنساني وتقييد أدوار المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة. غير أن تلك التحديات تتيح أيضاً فرصاً جديدة لتحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد أنشأت الشبكة 25 فرعاً وطنياً منذ إطلاقها في عام 2017. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من التقدم الذي يتعين إحرازه، فإن إنشاء الشبكات النسائية تلك في جميع أنحاء القارة مكن الشبكة من تحفيز التحركات على مستوى القاعدة. وكذلك تمكنا في ذلك الصدد - منذ إنشاء مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية في نيويورك في عام 2018 - من التعلم من تجاربها وتبادل أفضل الممارسات بشأن التحديات الأكثر إلحاحاً التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، بما في ذلك الاستجابات لجائحة كوفيد-19.

كما أسهم تبادل الأفكار في النهوض بمشاركة المرأة في التصدي للجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الشبكات حاسمة في إثراء المناقشات ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وفي ذلك الصدد، وإذ تأخذ مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية في الاعتبار الخبرة والإسهامات التي قدمتها الشبكة منذ إنشائها، فضلا عن شراكاتها مع الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، فإنها توصي بأن يعمق المجلس - في عمله - جهوده من أجل التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن يدعم الملكية المحلية لجهود بناء السلام، علاوة على خطط العمل الوطنية والأطر والآليات المعمول بها أصلا. وعلاوة على ذلك، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بمشاركة المرأة بصفة عامة يتطلبان كذلك إقامة شراكات قوية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مؤسساتها المالية الإقليمية التي تدعم المنظمات النسائية ومبادرات بناء السلام.

ونعتقد أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي مسؤولية المجتمع الدولي بأسره. وتشكل شراكات مثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة في مجال السلام والأمن ومذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دعم بناء السلام أمثلة على كيفية تعزيز إدماج بناء السلام من النساء في عمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع. كما يشعرونا اعتماد لجنة بناء السلام خطتها لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية بالأمل. فمن شأن ذلك أن يؤدي دورا هاما ونحن نضعف جهودنا من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق إبراز أصوات النساء في بناء السلام عند دعم الأمم المتحدة والانخراط معها على الأرض.

وكذلك يعني التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حماية من في الميدان. والقرار

2493 (2019)، في الفقرة 6،

”يشجع بقوة الدول الأعضاء على إيجاد بيئات تمكينية آمنة تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات النسائية المجتمعية، الرسمية منها وغير الرسمية، والعاملات في مجال بناء السلام والعاملات في مجال السياسة والمعنيات بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، الاضطلاع بعملها باستقلال ودون تدخل لا موجب له، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، والتصدي لجميع أشكال التهديد والمضايقة والعنف وخطاب الكراهية الموجهة ضدها“.

ونحث، في ذلك الصدد، جميع أصحاب المصلحة على العمل مع بناء السلام، بما في ذلك منظمات بناء السلام النسائية، الذين يعملون في كثير من الأحيان في حالات النزاع وما بعد النزاع لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، نعتزم هذه الفرصة لنثني على عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، واجتماعه الرفيع المستوى الأول لاستكشاف أثر الجائحة على المرأة والسلام والأمن. كما نشيد بعمل الشبكات العالمية، مثل شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تواصل دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق عقد اجتماعات لحشد الدعم للنساء وإبراز مشاركتهن في بناء السلام.

وتثني المجموعة على قيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعيد تأكيد دعمها الكامل لهما. وقد فعَّلا القرار 1325 (2000) بصورة مبتكرة من خلال العمل محليا وإقليميا، مع التركيز على المبادرات على

الصعيد المحلي من خلال الفروع الوطنية للشبكة والقيام ببعثات رفيعة المستوى لتقصي الحقائق وترديد أصوات النساء والفتيات اللاتي أخرجتهن عواقب النزاعات. وعلى سبيل المثال، قامت الشبكة في 2020 و2021 ببعثات تضامن افتراضية عبر الإنترنت إلى مالي وموزامبيق، مسلطة الضوء على التحديات التي تواجه النساء والفتيات في مرحلة الانتقال وتلك التي يشكلها التطرف العنيف، على التوالي، ومستجيبة لها. وتود مجموعة أصدقاء الشبكة أن تختتم بإعادة تأكيد الدور الحاسم للمرأة في السلم والأمن العالميين، كما يؤكد الأمين العام في تقريره بالقول إن:

”مناصرة اتخاذ التدابير الإيجابية التي ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والانتقال السياسي أمر حيوي لضمان المساواة الفعلية“. (S/2021/827، الفقرة 17).

ويجب علينا أن نسعى جاهدين لمنع نشوب النزاعات وبناء سلام دائم من خلال تعزيز الحكم الشامل للجميع ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. ويجب علينا أن نعتد نهجا مراعا للاعتبارات الجنسانية في تنفيذ جميع استراتيجياتنا لبناء السلام وأن نكفل دائما، في نهاية المطاف، أن يؤتى بالنساء إلى طاولتي التفاوض وصنع القرار.

بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إن المرأة والسلام والأمن عنصر أساسي في سياسة إسبانيا الخارجية النسوية. وهو أيضا أحد المواضيع الحاسمة المتداخلة في عمل مجلس الأمن.

والمناقشات المفتوحة هي دائما دعوة رسمية مثيرة للاهتمام للتداول. إن المرأة والسلام والأمن، بحكم طبيعتها وموضوعها، هي إحدى المناقشات المفتوحة الرئيسية لإسبانيا. ولذلك، فإننا ممتنون جدا لكينيا على عقدها هذه الجلسة وعلى جهودها لتوسيع نطاق الجلسة وشكلها.

إن قدرة بُعد المرأة والسلام والأمن على البقاء تعتمد، إلى حد كبير، على قدرتنا على وضع نهج مناسبة والتزامات واضحة. ونهجنا معروف جيدا. فلن يكون هناك حل لأي نزاع من دون مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. ولن يكون هناك سلام دائم إذا لم تدرج حقوق المرأة في الإطار السياسي. وتتعكس تلك المبادئ في مبادرة التزام عام 2025 التي أطلقتها إسبانيا وفنلندا هنا في المقر في أيلول/سبتمبر 2019. وقد اقترحنا في ذلك الإعلان السياسي زيادة مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام. وبحلول عام 2020، كان 23 في المائة من أعضاء الوفود التي اضطلعت بدور في عمليات السلام التي تيسرها الأمم المتحدة من النساء.

وفي آذار/مارس 2020، دعا الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار. وتضمنت نسبة 29 في المائة من اتفاقات السلام الموقعة في ذلك العام أحكاما جنسانية. وقبل ثلاث سنوات فقط، في عام 2017، بلغت هذه النسبة حوالي 10 في المائة. ولا يحق لنا أن نتصور أننا حققنا جميع الأهداف، ولكن الاتجاه يقربنا تدريجيا من الأهداف المقترحة.

وما زال البعد المتعلق بالمرأة والسلام والأمن يسترعي انتباهنا من خارج مجلس الأمن وداخله.

ونقدر إسبانيا بوجه خاص التنسيق الوثيق في هذا المجال بين ثلاث دول أعضاء منتخبة من ثلاث قارات، هي أيرلندا والمكسيك وبلدكم، كينيا. وهذا الالتزام المشترك سيزيد من إبراز بُعد المرأة والسلام والأمن وسيعزز البعد العالمي لمجلس الأمن.

وسأختتم باستعراض أعمالنا والتزاماتنا على الصعيد الوطني استعراضا موجزا. وتواصل إسبانيا العمل على تعزيز المشاركة المتزايدة للمرأة في عمليات السلام، بينما تعتمد تدابير جديدة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية لأكثر من 15,000 امرأة يخدمن حاليا في قواتنا المسلحة.

وعلى الصعيد الدولي، تواصل إسبانيا تعزيز قيادتها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد وضعت في إطار خطة العمل الوطنية الثانية بشأن القرار 1325 (2001) برامج تدريبية للأفراد المدنيين والعسكريين بشأن النهج الشامل للقضايا الجنسانية ودور مستشار الشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تواصل إسبانيا العمل كفائدة للانضباط في إطار التدريب العسكري الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي للبعثات، وتشارك بنشاط كبير في الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى الصعيد الثنائي، تواصل إسبانيا العمل عن كثب على وضع برامج جديدة للتدريب والتوعية بالتعاون مع هولندا وقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، ومركز الشمال الأوروبي للشؤون الجنسانية في العمليات العسكرية، ومكاتب إدارة المشاريع، والكلية الأوروبية للأمن والدفاع. والتعاون الذي يركز تحديداً على التعليم والفتيات عنصر أساسي أيضاً في تحقيق استقرار البلدان التي تمر بحالات النزاع. وفي هذا السياق، نظمت إسبانيا حلقة دراسية عن المدارس الآمنة في مدريد في وقت سابق من هذا العام. ويوفر العديد من تلك المبادرات مجالات للتكامل وفرصاً للتأزر مع عمل الأمم المتحدة. والبعد الجنساني مهم في جميع تلك المبادرات، ليس كمسألة ثانوية، بل كشرط أساسي لتحقيق الأهداف التي نسعى إليها على نحو فعال.

بيان البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

تود تايلند في البداية أن تعرب عن تقديرها لكينيا لعقد هذا المناقشة المفتوحة السنوية لدفع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن قُدماً. وبينما احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العام الماضي، أُحرز الكثير من التقدم، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه.

وتركيز المناقشة المفتوحة هذا العام على دور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام جاء بالفعل في الوقت المناسب. وفي حين يدرك المجتمع الدولي أن المرأة عامل فعال للتغيير في المجتمع ويمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق استدامة السلام، فإن تمثيلها على جميع المستويات في عمليات الأمم المتحدة للسلام وعمليات السلام في جميع أنحاء العالم لا يزال منخفضاً.

وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تبرز النقاط التالية، التي نعتقد أنها يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة.

أولاً، ينبغي أن نعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تشمل جميع مراحل دورة النزاع. ويمكن لخطة المرأة والسلام والأمن أن تعزز ثقافة الوقاية وخطة الحفاظ على السلام. وفي الوقت نفسه، يجب علينا حماية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم تمكين النساء والفتيات. وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عنصران رئيسيان في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

ثانياً، يجب أن نحدد ونعالج جميع العوائق، الاجتماعية والثقافية والسياسية والتقنية، بغية تيسير تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن جانب تايلند، وبغية زيادة مشاركة المرأة في السلام والأمن، أكملت الدفعة الأولى من 11 ضابطة عسكرية، بين عامي 2019 و 2020، دورة رئيس هيئة الأركان المشتركة، التي ستسمح للضابطات العسكريات التايلنديات بالتأهل لمناصب عليا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكان التدريب هو الأول من نوعه، وهو يؤهل الضابطات لقيادة رتب عسكرية أعلى. ونتيجة لذلك، تم بنجاح في عام 2020 إيفاد ضابطة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بصفتها كبيرة ضباط الاتصال العسكري.

ثالثاً، برامج بناء القدرات أساسية لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة. وفي هذا الصدد، تُشجّع الضابطات التايلنديات على المشاركة في برامج بناء القدرات لتعزيز المهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في عمليات السلام على جميع المستويات. ونتيجة لذلك، تتواصل زيادة عدد الموظفين التايلنديات في بعثتنا لحفظ السلام وإسهاماتهن الإيجابية فيها. وتعكس قدرتهن على مخاطبة المجتمعات المحلية وبناء الثقة مجموعة مهاراتهن القيمة. ويسرنا أن نكون قد تمكنا من تحقيق نسبة عالية من النساء مقابل الرجال في صفوف حفظة السلام، وسنواصل عملنا لزيادة تعزيز مشاركة المرأة على المستويات العليا.

وتكرر تايلند تأكيد التزامها بتحقيق السلام المستدام من خلال نهج متكامل وشامل ينطوي على التنمية وحقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم النساء. وننضم إلى المجتمع الدولي في العمل من أجل تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تنتهي أوكرانيا على الرئاسة الكينية لعقدها هذه المناقشة المهمة لمجلس الأمن للنظر في اتخاذ خطوات أخرى نحو التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وكفالة المساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

وقبل أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية، أود أن أقول إن أوكرانيا تؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، والبيان الذي أدلى به سفير الاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الجنسانية والتنوع باسم الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8886).

وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2021/875، المرفق) بحق، فإن السنوات العشرين الماضية منذ اعتماد القرار التاريخي 1325 (2001) قد شهدت إلقاء اهتمام أكبر لأدوار المرأة وتمثيلها في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وبدأت نسبة النساء في العنصرين العسكري الشرطي في الزيادة بمعدل أسرع في السنوات الأخيرة.

وهذا ينطبق بصفة خاصة على بلدي. وتواصل أوكرانيا العمل على كفالة تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات وضمان الظروف المناسبة لجميع النساء العاملات في قطاعي الأمن والدفاع. وقد عزز الإدماج النشط للمساواة بين الجنسين في أنشطة القوات المسلحة الأوكرانية إدخال تغييرات على قائمة التخصصات والمناصب العسكرية المتاحة للمرأة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد النساء اللواتي يخدمن الجيش الأوكراني من 1,800 امرأة في عام 2008 إلى ما يقرب من 57,000 امرأة في عام 2021. وبالنسبة لأوكرانيا، اكتسبت الالتزامات بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهمية جديدة منذ بداية العدوان الروسي.

ويبين التقرير المواضيعي الذي أصدرته بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أيلول/سبتمبر بشأن البعد الجنساني للرصد كيف أن الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للنزاع متنوعة وذات طابع جنساني.

وفي الوقت نفسه، خلال سبع سنوات من العدوان الروسي، أثبتت المرأة أنها جزء لا غنى عنه من الحل. ويؤكد التقرير المذكور أعلاه أيضا على المرونة التي أظهرتها المرأة وبعض الطرق العديدة التي تسهم بها في تحقيق السلام والأمن، على سبيل المثال، من خلال المشاركة في مبادرات الحوار وتقديم المساعدة للسكان المتضررين من النزاع والعمل كعناصر للتغيير.

وكثيرا ما تكون لدى المنظمات غير الحكومية النسائية والناشطات اللاتي يشاركن في مبادرات الحوار خبرة مباشرة في واقع النزاع المسلح وعواقبه. وفي مقاطعة دونيتسك، وحد التحالف المعني بالمرأة والسلام والأمن أكثر من 40 منظمة غير حكومية نسائية. وأصبح كثير من النساء المشاركات ناشطات وبدأن مبادرات ومشاريع إبداعية متعددة التخصصات للتخفيف من معاناة المتضررين وإعادة بناء المجتمعات المحلية. وهذا يعني أيضا أن كثيرا من النساء المشاركات في مبادرات الحوار تتاولن مواضيع من منظور عملي إلى حد ما، واقترحن خطوات صغيرة ولكنها ملموسة لتحسين الحالة.

ومن دواعي القلق في هذا الصدد أن الأراضي المحتلة أصبحت موطناً للممارسات الثقافية التمييزية، ما يُديم عدم المساواة بين الجنسين. وتشكل السياسات القمعية ضد نساء تثار القرم، ولا سيما الناشطات والمحاميات وأولئك اللاتي احتُجز أقاربهن بصورة غير قانونية، نتيجة وخيمة أخرى للعدوان الروسي على أوكرانيا. وفي ظل هذه الظروف، فإن إمكانيات مشاركة النساء المحليات من الأراضي المحتلة في عمليات ومبادرات السلام محدودة للغاية، وتواجه الناشطات المضايقات والترهيب من جانب سلطات الاحتلال.

وتسهم المرأة الأوكرانية إسهاماً كبيراً في الدفاع عن البلد والتفاوض على حل سلمي وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية. وهذا هو السبب في إدراج أحكام بشأن البعد الجنساني في مشروع قانون بشأن سياسة الدولة للفترة الانتقالية، بهدف إعادة إدماج الأراضي المحتلة حالياً. وقد عرضت حكومة أوكرانيا المشروع بالفعل على البرلمان كي ينظر فيه.

وتؤيد أوكرانيا تأييداً تاماً ضرورة أن تزيد الأمم المتحدة مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام والعمليات السياسية التي تقودها أو تشارك في قيادتها، وكذلك في العمليات التي تدعمها. ويشمل ذلك ضرورة كفالة الاستثمار المجدي في النساء المحليات في سياقات بناء السلام وحفظ السلام.

وقد شرعت أوكرانيا من جانبها في اتخاذ عدد من الخطوات على الصعيد الوطني في إطار خطة العمل الوطنية الثانية بشأن القرار 1325 (2001) حتى عام 2025. وتهدف الخطة إلى تهيئة الظروف لمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار وحل النزاعات وبناء السلام وإعادة الإعمار والتحديات الأمنية، فضلاً عن الاستجابة المنهجية للعنف الجنساني والعنف المتصل بالنزاع. وإلى جانب البدء في تنظيم دورات تدريبية وتمرينية جديدة للنساء العاملات في حفظ السلام، تشمل الخطة تعزيز مشاركة خبراء السياسة الجنسانية في عملية اختيار الموظفين الأوكرانيين للخدمة في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد إيماننا القوي بأن تحقيق المشاركة الكاملة والمنتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام جزء هام من جهودنا لكفالة احترام حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين.

بيان مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان

إننا نقدم هذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، وهي مجموعة غير رسمية تتألف من ممثلين دائمين لدى الأمم المتحدة وكبار مسؤولي الأمم المتحدة وشركاء رئيسيين. وتهدف هذه المجموعة الأقاليمية، التي بدأت العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، إلى تمكين المرأة والاعتراف بالدور المحوري الذي تضطلع به في كل من المكاسب الإنمائية على مدى السنوات العشرين الماضية وفي المناقشات حول مستقبل أفغانستان.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الراهنة للنساء والفتيات الأفغانيات. وقد واجهن العنف والتمييز على نطاق واسع والقيود المفروضة على حريتهن في التنقل وعدم حصولهن الكامل على الرعاية والخدمات الصحية، بما في ذلك الخدمات الجنسية والإنجابية والتعليم والوظائف والعدالة لسنوات عديدة. ويجب حماية وتوسيع نطاق التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، على مدى الأجيال المتعاقبة.

وندعو حركة طالبان إلى احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، والتمسك بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات تتسق مع القرار 1325 (2001) والقرارات التالية له واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحماية مكاسب السنوات العشرين الماضية.

ونحن نشعر بالجزع إزاء الروايات التي قدمها المدافعون عن حقوق المرأة الأفغانية. وحتى الآن، لم تشرك حركة طالبان أي امرأة في الأدوار القيادية. وبعض النساء فقط قادرات حالياً على العمل، بما في ذلك في قطاعي الصحة والتعليم. فكثير من الفتيات اللاتي تزيد أعمارهن عن 12 سنة يمنعن الآن من الذهاب إلى المدرسة، رغم أن التعليم حق أساسي ومحرك للتنمية.

وندعو حركة طالبان إلى حماية المكاسب التي تحققت بشأن حقوق النساء والفتيات الأفغانيات وكفالة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار. ويحق لجميع النساء العمل وينبغي السماح لهن بالعودة إلى العمل فوراً، ويحق لجميع الفتيات الالتحاق بالمدارس. والحوكمة الشاملة أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومن شأن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدبة للمرأة في عمليات صنع القرار والحيز المدني أن تسمح لها بإبداء الرأي وأن تمكنها من الاضطلاع بأدوار كاملة ومتساوية ومجدبة في جميع جوانب الحياة الوطنية، بما في ذلك التعليم والعمالة والحياة العامة. ونحن نعلن تضامننا التام مع النساء والفتيات في أفغانستان وسنواصل رصد الحالة في البلد عن كثب واستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لحماية حقوقهن والنهوض بها.

ويحيط فريق الأصدقاء علماً بتأكيدات طالبان للأمم المتحدة وشركائها بأنهم سيسمحون لجميع المشاركين في إيصال المعونة بإيصال المساعدات الإنسانية من دون شروط، بمن فيهم جميع الموظفين. ويجب أن تشارك المرأة في الاستجابة الإنسانية في أفغانستان، سواء بوصفها صانعة قرار تصوغ الاستجابة أو بوصفها مستجيبة في الخطوط الأمامية، من أجل الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، بمن فيهم النساء والفتيات. ويجب أن تكون جميع الخدمات والمراكز التي تقدم دعماً حاسماً للناجين من العنف الجنساني قادرة على العمل بدون عائق.

وترحب مجموعة الأصدقاء بتأكيد مجلس الأمن على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، وتعزيز حمايتها، ودعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أيلول/سبتمبر. ونشجع أعضاء مجلس الأمن على كفالة الاستمرار في إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن ضمن ولاية البعثة، تمشيا مع تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن لعام 2020 (S/2020/946)، وأن يواصل المجتمع الدولي دعم عمل المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام وكفالة حمايتهن. ونرحب بتعيين مقرر خاص مؤخرا لرصد حالة حقوق الإنسان وندعو طالبان إلى التعاون معه.

بيان البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تود أوروغواي في البداية أن تشكر البعثة الدائمة لكينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وإعطاء الدول الأعضاء الفرصة لتساطر التقدم المحرز والاتجاهات والتحديات، فضلاً عن التداول بشأن بعض أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتقديم توصيات للمضي قدماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويؤيد هذا الوفد بيان مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8886) ويود التفكير في بعض التقدم المحرز في هذا المجال ومشاطرته بصفته الوطنية.

وعلى الصعيد الوطني، نفذت حكومة أوروغواي سياسات حكومية لتعزيز مشاركة المرأة في القوات المسلحة وقوات الشرطة وإدماجها في عمليات حفظ السلام، وهي تضع حالياً اللمسات الأخيرة على التفاصيل التي ستمكنها من نشر خطة عملها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن الأمثلة الواضحة الأخرى على هذا الالتزام تنفيذ تقييم الفرص المتاحة للمرأة في عمليات السلام، في إطار مبادرة إلسي، والذي وضعه مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني بالشراكة مع جامعة كورنيل، والذي يتمثل هدفه الرئيسي في أن يكون بمثابة منهجية مبتكرة وشاملة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة لتحديد وتقييم العوائق التي تحول دون المشاركة المجدية للنساء بالزني العسكري في عمليات السلام والفرص المتاحة لهن. وقد أنجزت هذه الدراسة بالفعل على مستوى القوات المسلحة وهي في مرحلتها النهائية على مستوى الشرطة الوطنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مشاركة بلدنا في شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والتي كانت أوروغواي تشارك في رئاستها مع كندا حتى 16 أيلول/سبتمبر، جديرة بالذكر. ونعتقد أن هذا النوع من التعاون مفيد وضروري في جهودنا الرامية إلى الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة والدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني للتعبيل بالتنفيذ الضروري الذي طال انتظاره للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، لا يفوتنا أن نسلط الضوء على إطلاق الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي، التي تضم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وتشيلي، في 26 آذار/مارس. وستكون هذه الشبكة أداة لتعزيز مشاركة المرأة بشكل أكبر في مفاوضات السلام وعمليات الوساطة في حالات الأزمات الإنسانية والنزاعات وحالات ما بعد النزاع.

وتكرر أوروغواي تأكيد التزامها بمبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" واستراتيجيتها التنفيذية للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، اللتين تؤيدهما أوروغواي والتزمت من خلالهما بالعمل على تعزيز وجود المرأة في عمليات حفظ السلام لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية خلال جميع مراحل عملية السلام بمنظور جنساني متكامل.

ختاماً، السيد الرئيس، يمكننا أن تعولوا على التزام أوروغواي بمواصلة العمل من أجل تنفيذ القرار 1325 (2001) وتعزيز حقوق النساء والفتيات والقضاء على العنصرية الهيكلية التي تحول دون مشاركتهن على قدم المساواة في المجتمع وتمكين المرأة بوصفها من عوامل التغيير الأساسية لتحقيق التنمية والسلام المستدام.